المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 353-367
المجلد (6) – العدد (3)، حزيران 2022، عدد خاص بوقائع المؤتمر
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الوثيقة وأهميتها في كتابة التاريخ (دراسة نظرية)

هيوا عزيز سعيد

قسم التأريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: hiwa.saeed@univsul.edu.iq

پوختە:

بواری مێژوونووسیی کایەیەکی گرنگ و هەستیاری پڕۆسەی خوێندنیادنان و بەدەستهێنانی هەر کۆمەڵ و گرووپێکی مرۆییە، لەم پێناوەشدا کەرەستەکانی کۆدەکاتەوە و بەکاریاندەهێنێت. بەڵگەنامەکان لەو کەرەستە مێژووییانەن کە لەپڕۆسەی مێژوونووسیدا بایەخ و مشتومڕێکی زۆر و گەورەی لەسەرە، چونکە وەک هەندێک پێیانوایە زۆربەی کات دەربڕی مانا ڕاستەوخۆکانی هەڵوێست و ڕووداوەکانن و هەڵگری نزیکترین وێنەی دۆخ و سەردەمەکانن. لە بەرانبەردا کۆمەڵێکی دیکە باس لە جۆراوجۆرێتی بەڵگەنامەکان دەکەن. لەو سۆنگەیەوە ئەم توێژینەوەیە ڕوونکردنەوە و ناساندنی بەڵگەنامە و جۆرەکانی و تێڕوانینی قوتابخانە مێژوونووسییەکان بۆ پێگەی بەڵگەنامە لە کایەی مێژوونووسیدا بەئامانج دەگرێت، هاوکات هەوڵدەدات چۆنێتی مامەڵە لەگەڵ بەڵگەنامەکان ڕوونەکاتەوە. لەم سەربەنەوە جۆرەکانی بەڵگەنامە چین؟ توێژەران چۆن مامەڵەیان لەگەڵ کردووە؟ ڕۆڵی بەڵگەنامە لە بواری مێژوونووسیدا چییە؟ دەکەینە تەوەرە و بابەتی توێژینەوە. بەمیتودێکی شیکاریی ڕەخنەیی، سوود لە سەرچاوە ئینگلیزیی و عەرەبییەکانی تایبەت بەم بابەتە وەرگیراون.

کلیلە وشەکان: بەڵگەنامە، مێژوونووسی، مێژوو، سەرچاوەی مێژووییی، مێژوونووس

الملخص:

إن كتابة التاريخ تعد حقلا حساسا ومهماً في عملية بناء الأمم، حيث تسجل من خلالها عملية التكوين والمسار التاريخي للأقوام، وتوضح كيفية صياغة الهوية القومية.

الهدف من وراء هذه العملية المعقدة، في إطار علمي منظم، هو تنظيم وإكمال الفجوات والنواقص وإظهار الجوانب المخفية في التاريخ، ومن أجل ذلك يقوم الباحثون بجمع المواد الخامة وإستخدامها في كتابة التاريخ.

والوثيقة هي إحدى المصادر الأولية والمادة الخامة التي لها تأثير كبير في عملية كتابة التاريخ، وبما أنها مادة حية بين الباحثين والمختصين، لذا نجد خلافات واسعة ومنهجية تحوم حولها، لاسيما في تحديد الأهمية التوثيقية، البعض يرى بأن الوثيقة توجه الباحث إلى الحقيقة التاريخية والواقع التاريخي، لأنها تحمل في طياتها المعاني المباشرة وتفسير المواقف وكيفية وقوع الأحداث، وهي شاهدة على الواقع المترامي بين العصور التاريخية وانعكاسه. أما البعض الآخر يعتقد بأن الوثيقة لا تنحصر في النظرية الوضعانية للتاريخ، التي تعتمد على الوثائق المكتوبة فقط، كما هو معلوم إن التقدم التقني والعلمي و تطور المناهج والاختصاصات خاصة في مجال التاريخ، أدى بتنوع الوثائق وتجاوز المكتوبات إلى الآثار والمخلفات، سواء كانت مادية أو مكتوبة وحتى الشفهية منها.

من هذا المنطلق نحاول خلال هذه الدراسة تعريف وتوضيح الوثيقة وتحديد مفهومها، و بيان أنواعها والأراء المتفقة والمختلفة حولها، بغية تحديد مدى تأثيرها في كتابة التاريخ، و كيفية التعامل معها.

لذا حددنا مشكلة الدراسة من خلال إثارة أسئلة عدة، ونحاول أن نجد الجواب الكافي لها، مثل: ما تعريف الوثيقة؟ وما أنواعها؟ و كيف يتعامل الباحثون معها؟ وما موقع الوثيقة في كتابة التاريخ؟

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي والنقدي مستعينا بالمصادر والمراجع العربية والإنجليزية، من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة في البحث.

الكلمات المفتاحية: الوثيقة، المؤرخ، التاريخ، المصادر التاريخية، كتابة التاريخ

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:353-367
المجلد (6) – العدد (3)، حزيران 2022، عدد خاص بوقائع المؤتمر
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

Abstract:

Historiography is a sensitive and important field in the nation-building process, through which researchers gather raw materials. The document is one of the sources which have a great impact at the Historiography, and since it is a residing material among researchers and specialists, we find wide and methodological variations hovering round it, specifically in determining the documentary importance. The document isn't confined to the positivist theory of history, which relies on written documents only, however is going beyond the written to antiquities and remains, whether physical, written or even oral. From this point of view, we attempt to define and clarify the document, define its concept, indicate its types and the agreed and different opinions about it, in order to determine the extent of its impact at the Historiography, and how to deal with it. We identified the problem of the study by raising several questions, such as: What is the definition of a document and its types? And how do researchers deal with it? What is the location of the document in writing history? The method followed on this study is the analytical and critical method, drawing on Arabic and English sources and references.

Keywords: Document, Historian, History, Historiography, Primary Source, Secondary Source

المقدمة:

إن كتابة التاريخ في مراحلها التاريخية، تختلف بتنوع مناهجها ومدارسها، و إن التحول الجوهري الذي طرأ على مستوى موضوع التاريخ وتوجه اهتماماته من الناحية السياسية والعسكرية إلى تاريخ الاجتماعي والاقتصادي، ومن تاريخ الرؤساء والمشاهير والأبطال إلى تاريخ المهمشين والفئات الإجتماعية الغير المعروفة؛ كل هذا ارتقى بعملية كتابة التاريخ، من مستوى العمل الهاوي المفتوح للجميع، من عملية عادية وسهلة لتتناول الجميع فيها، كما قال ابن خلدون: "الذي تسمو إلى معرفته السوقة والأغفال؛ وتتنافس فيه الملوك والأقيال، وتتساوى في فهمه العلماء والجهال" (إبن خلدون، 2004، ص81)، إلى صنعة معقدة ومستوى العمل المتخصص الذي يحتاج صاحبه إلى دربة وتكوين بالقدر الذي يحتاج إليه صاحب أية صناعة أو حرفة من المؤهلات والقدرات لإنجاز عمله على الوجه المطلوب. لأن كتابة التاريخ عملية توثيقية بنائية، يصنع من خلالها تاريخ الأقوام والشعوب، لذلك، الذي اعتبر مستقلا بنفسه؛ إن الكلام فيه مستحدث الصنعة غريب النزعة، وعزيز الفائدة.(حواش، 2019، ص5)

وإذا تتبعنا المراحل التاريخية بمدارسها المختلفة المتضاربة في بعض الأحيان، نجد أن أسمى وأغلى الغايات وراء صنعة كتابة التاريخ، تتجلى في كتابة حقائق الأحداث، أي استكشاف الحقيقة وإزالة الشبهات والأكاذيب والتزييف، كما يشير ثوسيديدس Thucydides في تاريخ الحرب البيلوبونيسية، من أجل القيام بذلك، يتعين عليهم التعامل مع الوثائق الأكثر موثوقية والأقرب إلى الحقائق، لمواجهة الشهادات وعدم الثقة بالحقائق التقليدية. والمبادئ التي لا تزال صالحة ، حتى لو كانت كتابة التاريخ التي مارسها ثيوسيديدس بعيدة جدًا في الماضي. (بنواحي، 2021، ص21)

في نهاية المطاف ، إن العامل العقلاني البشري - الموضوع المشترك لأي تاريخ - هو الذي يمارس ويضمن وحدة السرد التاريخي (Martins, 2019, p25). ولكن مع توحد الأهداف والغايات هناك اختلافات في كيفية استنباط الحقيقة واستدلالها، كما اختلفوا في آليات التوثيق والتمحيص. والوثائق، كمصدر أولي لكتابة التاريخ إحدى النقاط الخلافية المهمة بين المدارس والمناهج التاريخية المختلفة، على الرغم من إصرار الجميع على أهمية الوثيقة، ولكن هناك إختلاف فيما بينهم من حيث مفهوم الوثيقة ودلالتها ونوعيتها.

وتكمن أهمية الوثيقة في توضيح مفهوم الوثيقة ومكانتها في كتابة التاريخ وكيفية التعامل مع الوثائق من قبل الباحثين، حاولنا في إطار نظري وبمنهج تحليلي، أن نبرز أهم محاور البحث والذي يتكون من المقدمة وثلاثة محاور، في المحور الأول تناولنا مفهوم الوثيقة وتعريفها، وفي المحور الثاني أشرنا إلى أهمية الوثيقة للكتابة التاريخية، كما بينا كيفية التعامل مع الوثيقة أثناء الكتابة التاريخية في المحور الثالث والأخير.

و من خلال صياغة النصوص ومفاهيم البحث المستقاة من شتى المصادر العربية والإنجليزية، لعلنا نتمكن من تقريب الآراء المختلفة والمتضادة في بعض الأحيان، لنستنتج مفاهيم دقيقة وأكثر علمية حول الموضوع.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المحور الأول – مفهوم الوثيقة وأبعادها:

تنقسم مصادر التاريخ إلى فئتين رئيسيتين: السجلات المكتوبة من جميع الأنواع في النصوص والرموز، والمصنوعات اليدوية أو بقايا الماضي في شكل ملموس، مثل المباني والمحفوظات وما إلى ذلك. يمكن رؤيتها ولمسها وبالتالي فإن المعرفة المكتسبة من خلال الإدراك والتأمل ليست موضع شك. ومع ذلك ، فإن النوع السابق من المصدر مفتوح للشك ويحتاج إلى تمحيص مناسب وتأييد أو أدلة داعمة (Shinde and Et al, 2018, pp13-14). فليس من المستغرب أن يفسر العديد من الباحثين مصطلح (التوثيق) على أنه السجلات المكتوبة المتعلقة بموضوع الدراسة (Reed, 1982, p19).

وكلمة (Document) مشتقة من جذر الفعل اللاتيني (docere وDocumentu) بمعنى يعلم، الذي يحتوي على مجموعة من المعاني تتمحور حول التدريس والتوجيه والعرض والإخبار والتوضيح. وتم استخدام (Document- الوثيقة) كإسم إنجليزي عبر اللغة الفرنسية القديمة والتي أخذت من أصلها اللاتيني، وهي تشير من حيث المعنى إلى درس أو إثبات أو مثال أو عينة، واستخدمت بشكل واسع للإشارة إلى أداة مكتوبة أو ميثاق أو ورقة رسمية. وفي العصر الحديث، أصبحت كلمة "الوثيقة" كإسم، تعني بشكل حصري تقريبًا تسجيل نصي أو رسمي على الورق، أو وسيط إلكتروني، ولكن ظلت بمعنى العرض أو التوجيه (Buckland, 2018, pp425-426).

وفي هذا السياق يرى (بول ريكور Paul Ricœur) أنه لم يعد التركيز ينصب اليوم على وظيفة التعليم التي ينقلها أصل اشتقاق هذه الكلمة المشتقة من كلمة (Docer) اللاتينية والتي يسهل معها الانتقال من كلمة التعليم (Enseignement) إلى كلمة المعلومة (Renseignement)، بل يقع التركيز بدلًا من ذلك على الدعم والاستناد والموثوقية التي توفّرها الوثيقة للتاريخ أو السرد، ويشكّل هذا الدور الذي تؤدّيه كضمان برهاني ماديّ، تطلق عليه باللغة الإنجليزية اسم (البينة- Evidence)، لأن العلاقة مستمدة من سياق الأحداث. فإذا كان التاريخ سردًا حقيقيًّا، فإن الوثيقة تشكّل وسيلة جوهرية، تغذّي دعواه في أنه قائم على الوقائع (الحسناوي، 2020).

أما الوثيقة في اللغة العربية مشتقة من الفعل وثق بمعنى ائتمن، ووثق الأمر أي أحكمه، والوثيق بمعنى المحكم، فهي كل ما يعتمد عليه ويرجع إليه لأحكام أمر أو تثبيته وإعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة أو يؤتمن على وديعة فكرية، أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن جوهر واقع ، أو تؤكد على عقد بين أثنين أو أكثر (المالكي، 2009، ص87).

ولها معنى قانوني أيضا، أي الحجة التي تقنع القاضي عند إصدار حكمه، كما يشير عبدالله العروي إلى أن كلمة وثيقة لها دلالة ضيّقة ويقترح لفظة شاهد (جمع شواهد) لكل أنواع مخلّفات الماضي مهما كانت أشكالها وموادها ونوعيتها، أي كل ما تمكن أن تكشف لنا شيئًا من ماضي الإنسان. وبحسب معجم (Le Robert)، فإن كلمة وثيقة (Document) تعني كل ما يمكن أن يستخدم كدليل أو كمعلومة (الحسناوي، 2020).

يعد مصطلح الوثيقة من المصطلحات الأكثر استخداماً لدى الكثير من المؤرخين والباحثين في المجالات العلمية والأكاديمية كافة، وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الوثيقة، فقد تعددت المصطلحات المترادفة له، كالأرشيف و السجلات والمحفوظات (البديري و منصر،2020، ص98).

والوثيقة عند الإبستيمولوجيين أمثال (هنري مارو Henri Marrou) هي: "كل مصدر للأخبار يتمكّن من خلاله فكر المؤرّخ من استخلاص شيء من أجل معرفة الماضي البشري منظورًا إليه من خلال الإشكال المطروح... وشيئًا فشيئًا تتّسع الفكرة وتنتهي باحتواء نصوص وآثار وملاحظات من كل نظام". أما (بول فاين) فهو يرى من حيث الجوهر أن التاريخ معرفة بواسطة الوثائق، ولكن السرد التاريخي يتجاوز كل الوثائق ويضع نفسه فيما وراء الوثائق. ويرجع ذلك إلى كون أيّة وثيقة لا تستطيع أن تكون هي بذاتها الحدث، فالوثيقة ليست محاكاة للحدث، بل هي حكاية عنه (الحسناوي، 2020).

وكتبت (سوزان بريت) في تعريف الوثيقة بأنها دليل يدعم حقيقة ويمكن أن تكون أي علامة مادية أو رمزية، يتم حفظها أو تسجيلها، بهدف تمثيل أو إعادة بناء أو إظهار ظاهرة فيزيائية أو مفاهيمية (Buckland, 2018, pp426-427).

وقد اختلف كذلك مفهوم الوثائق لدى خبراء الأرشيف، فقد عرف الوثائقي الألماني (مولر) الوثيقة بأنها كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع والذي يصدر أو يستلم من أي دائرة أو مؤسسة رسمية، والذي يتم الاحتفاظ بها لأهميتها وفائدتها لتلك الدائرة. ويبدو أن (مولر) إستثنى الوثائق الشخصية أو الوثائق النادرة وكان تركيزه على الوثائق الأرشيفية فقط في تحديده لمفهوم الوثيقة. أما الوثائقي الألماني (أودلف برينكه) فقد عرف الوثيقة، بأنها كل الأوراق التي وجدت أو تجمعت خلال الأعمال القانونية الرسمية للمؤسسات الحكومية، أو تقرر حفظها في مكان معين كمصدر إثبات للماضي. ويظهر أن هناك اتفاقا بينه وبين مولر في استبعاده

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

للوثائق الشخصية أو وثائق الهيئات غير الحكومية. ويرى الوثاق البريطاني هيلاري جنكسون أن الوثائق الأرشيفية تعني الأوراق المستخدمة للمعاملات التنفيذية والإدارية وتحفظ لأهميتها، ويضيف جنكسون أن الوثيقة الأرشيفية هي التي تنشأ أثناء تأدية عمل ما. ثم يحدد أشكال هذه الوثائق باشتمالها على نوع أو كانت جزءا أو أثرا لفائف البردي أوأدراج الرق أو الأفلام أوالأختام، وكل ما يحمل خبرا ثم يحلل طبيعة هذه الوثائق ويبين بأنها تنتج بصورة طبيعية، وهناك علاقة وثيقة تربط بين أجزائها (المالكي، 2009، ص90).

ويرى (مارك بلوخ Marc Bloch) بأن كل ما يقدّم معلومة للباحث الذي يتوجّه بحثه بخيار معقول من الأسئلة، يمكن أن يكون وثيقة. وبحسب المعنى الذي استخدم من طرف المؤرخين، الوثيقة هنا تأخذ مفهومًا يختلف بحسب التيارات والاتجاهات التاريخية، يتعلّق الأمر بحسبهم بالمصدر، أي الأثر الذي خلّفه الماضي، هنا تحتفظ الوثيقة بالموضوعية (Objectivité) أكثر منها صحيحة موثوق بها (الحسناوي، 2020).

ويمكن أن نفهم الوثيقة، كمصدر لتحصيل المعلومات "كل وثيقة ينشئها أو يتحصل عليها عبر ممارسة مهامه كل شخص طبيعي أو اعتباري سواء كان عاماً أو خاصاً أياً كان تاريخ هذه الوثائق وشكلها ووعائها، وتتضمن معلومات يتم التوصل إليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل الرسائل والخرائط والصور والشرائط الممغنطة والأفلام والأقراص الضوئية"، أو أنّها : "كل تسجيل بالكتابة أو الطباعة أو الصورة أو الرسم أو التخطيط أو الصوت أو غيره، سواء على الورق أو الأشرطة الممغنطة أو الوسائط، الإلكترونية أو غير ذلك من الوسائل ، وتشمل الوثائق العامة والتاريخية والوطنية الخاصة" (البديري ومنصر، 2020، ص98).

أو هي كل ما يمكن الاعتماد عليها في الوقوف على حقيقة معينة دون اعتبار للوسيط الحامل لهذه الحقائق، ومن ثمّ يمكن القول أن كل المصادر المادية من آثار وعمارة ونقوش وأختام وشواهد قبور ومسكوكات وآلات الحرب واللباس هي أنماط من الوثائق، وكذلك المصادر من مخطوطات وكتب وصحف ومواد سمعية وبصرية هي أيضا وثائق (المالكي، 2009، ص88).

مما ذكر من التعاريف تتبين بأن الوثائق معنية بالأدلة والأدلة تشير إلى الحقائق. ومع ذلك ، يتم بناء المعنى في عقل الراصد حتى عندما يتعلق الأمر بالحقائق.

لذلك هناك أبعاد لمصطلح الوثيقة، الوثيقة كفعل: تعني توضيح لتقديم تفسير ما. أما الوثيقة كاسم: تاريخيًا شيئًا تعلمته منها، بما في ذلك الدرس أو المحاضرة أو المثال. والوثيقة كنص أو مكتوب: أصبحت تعني بشكل متزايد نصًا، ولكن احتفظت بدلالتها. خلال القرن العشرين (Buckland, 2013, p2).

مما ذكر آنفا نستطيع القول بأن جوهر الوثيقة هو إظهارها للمعلومات، سواء كانت تصحيح ماسبق أو تكملة نقص أو إعلان ما جهل، و في جميع الحالات أصبحت كلمة معلومات شائعة بشكل متزايد، ويمكن أن يتضمن أي شيء مادي أو فعل يُنظر إليه على أنه دلالة. بهذا المعنى، تصبح "المعلومات" مرادفة لرؤية واسعة للوثيقة (Buckland, 2013, p2).

وعلى ضوء ما قيل يمكن أن نحدد مفهوم الوثيقة: بأنها كل مستند مكتوب أو مصور أو صورة فوتوغرافية أو فيلم سينمائي أو مايكروفلم، أو تسجيل صوتي أو خريطة، أو أية مادة تسجل نشاطا معينا... أو قد أحتفظ بها...، أو توضيح عمل معين لها قيمة إثباتية أو علمية (المالكي، 2009، ص87).

إذن الوثيقة التاريخية هي كل أثر مادي منقول وغير منقول، سواء كانت نتاجا طبيعيا أو إنسانيا صامتا مثل: (آثار الإنسان ما قبل التاريخ مثل الأدوات الحجرية والعظمية، الخزف البسيط، التماثيل...إلخ) أو ناطقا مثل: (النقائش بمختلف أنواعها ومختلف موادها، كالنقود، الكتب...إلخ)، قد يدخل في صيرورة التاريخ واصبح من الماضي. والوثيقة كذلك لا تعني النص المخطوط أو الخبر المروي فقط، بل إن مضمونها أوسع من ذلك، فهي تشمل: القبور والأبنية والأسلحة والأدوات والملابس والسجلات الرسمية والمعاهدات والاتفاقيات والوثائق السياسية، وكلها آثار مادية كما تشمل الوثيقة الروايات والقصص والأساطير والأقوال والحكم سواء أكانت مروية أم مكتوبة، فضلًا عن الوثائق الكتابية أو اليدوية مثل التصاوير والمشاهد التاريخية والكتابات والنقوش (الحسناوي، 2020).

وعند جاك لوغوف أوسع من ذلك لتشمل الوثيقة: المكتوبة بجميع أجناسها إلى جانب الوثائق التصويرية ونتائج البحوث الأثرية والروايات الشفوية وغيرها من الوثائق. إن سلسلة من الأرقام أو رسم بياني لتطور الأسعار أو صورة أو فيلم أو لقاح النباتات المتحجر. أو معول أو نذر؛ كل هذه الأشياء تعتبر من الوثائق الأولية بالنسبة إلى التاريخ الجديد. (لوغوف، 2007، ص82)

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

مميزات الوثيقة:

هناك العديد من المميزات والسمات الخاصة التي تمتاز بها الوثائق منها:

1. التوقيت: يعني التوقيت المناسب للمعلومة زمنياً المستخدمة للوصول إلى هذه الخاصية. وهي تستلزم تخفيض الوقت اللازم للحصول عليها، فلا يمكن للمؤسسات والجهات الإدارية الإفادة من الوثيقة ما لم تتوفر في الوقت المناسب.
2. الدقة: يقصد بهذه الخاصية نسبة المعلومات والبيانات الصحيحة التي تحتويها الوثيقة، وغياب الأخطاء أثناء تجميع البيانات في الوثيقة وتسجيلها .
3. الملائمة: أن تكون الوثيقة ملائمة ومطابقة لحاجة المستفيد منها، لكونها المصدر المتاح لإنجاز العمل.
4. الوضوح: تتطلب أن تكون المعلومات التي تقتنيها الوثيقة واضحة وخالية من الغموض ومنسقة فيما بينها دون أن يكون هناك تعارض أو تناقض.
5. المرونة: تتطلب هذه الخاصية أن تكون المعلومات الموجودة في الوثيقة قابلة للتكييف مما يؤدي إلى تسهيلها؛ لتلبية احتياجات المستفيد منها. فالمعلومة التي تمتاز بالمرونة يمكن استخدامها من قبل أكبر عدد من الباحثين. (البديري و منصر، 2020، ص101).

أصول الوثيقة:

هناك نوعين من الوثائق: وثيقة عن طريق النية (أي تم إنشاؤه ليكون وثيقة)، ووثيقة عن طريق الإسناد (أي تعتبر وثيقة)، وهي بدورها تنقسم على نوعين من الإسناد: إسناد من قبل المؤلف وإسناد من قبل المدرك، أي يقرأ، يرى، يستشعر الوثيقة. لذا يمكن تحديد ثلاثة أصول للوثيقة:

1. يمكن إنشاء الوثيقة باعتبارها وثيقة مكتوبة أو مرسومة أو مصنوعة (الأدوات)، وعادةً ما تكون نقشا على سطح مستو وما إلى ذلك وهذه وجهة نظر تقليدية.
2. كل كائن يمكن صنعه أو تقديمه يسمى وثيقة. وهذه وجهة نظر وظيفية.
3. كل علامة أو رمز يدل على شيء سواء كان بقصد أو بغير قصد من قبل المنشيء، فهي وثيقة وهذه نظرة سيميائية .(Buckland,2018, p427)

عناصر الوثيقة:

1. أن تكون مصدرا للمعرفة يستمد منها الباحث المعلومات التي يركز عليها في دراساته وتمده بالحقائق وتفتح له مجال النقد (طباع، 1986، ص 57).
2. الموثق: وهو الخبير الذي يهتم بدراسة الوثيقة ليقرر صلاحيتها، ومن مهامه أيضا صيانة الوثيقة وفقاً للأسس العلمية المعمول بها.
3. المنتفع بالوثيقة هو الباحث أو العالم أو القاضي أو الإعلامي أو كل من يهتم بدراسة الوثائق ويستنبط منها ما يساعده في عمله (الحويج، 2020م، ص208).

أنواع الوثائق المكتوبة:

1. الوثائق الرسمية المنشورة للدولة والتقارير والسجلات غير المنشورة.
2. مطبوعات وأرشيف المنظمات التطوعية شبه الحكومية وغير الرسمية.
3. الصحف.
4. سجلات ومنشورات المنظمات الدينية.
5. سجلات الأنشطة الصناعية والمالية والزراعية للمجتمع.
6. مواد السيرة الذاتية الهامة ، بما في ذلك الأنساب والأوراق العائلية و الخطابات والمذكرات والصور الفوتوغرافية.
7. التواريخ المحلية والخرائط والأطالس (Smith, 1934, p104)

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المحور الثاني ـ أهمية الوثيقة في كتابة التاريخ:

الوثائق صنفت على أشكال وأنواع حسب موضوعها ولغتها ومؤلفها ومكانها وزمانها، ومعيار النوعية والتصنيف يحدد مدى أهمية الوثيقة وكيفية إستخدامها والإستفادة منها، عموما تعد الوثائق إحدى المصادر المهمة للباحث التاريخي في عملية الكتابة.

لا شك أن البحث التاريخي لا يكون ذا أهمية وقيمة علمية إلا إذا اعتمد على المصادر الأولية التي تمكن الباحث بها من استخلاص الحقيقة، ومن تلك المصادر المادية منها، كالآثار والعمران، والشفوية منها كالشهادات الحية لأولئك الذين عاصروا الأحداث، والتسجيلات الصوتية والفيديو والصور، وأما المكتوبة منها فهي كالمخطوطات والوثائق التي أصبحت تشكل المصدر الأساسي لأي باحث في دراسة التاريخ، وقد دفع ذلك المؤرخان الفرنسيان (لانجو) و (سينويوس) في أواخر القرن التاسع عشر الى القول إن: "التاريخ يصنع من الوثائق" وحيث لا وثائق فلا تاريخ، ويؤكد هذا الرأي (أسد رستم) حين يقول: "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ...؛ وذلك أن تاريخ لايقوم إلا على الآثار التي خلفتها عقول السلف أو أيديهم" (رستم، 2015، ص51).

المدرسة الوضعانية:

هذه بديهية يجب أن يدركها كل باحث وراء الحقيقة التاريخية؛ فلا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق التي تدعم رأيا، وتنفي رأيا آخرا، وعليه فإن العثور على الوثائق الخاصة بموضوع ما عملية هامة جدا، والغالب أن الباحث لا يقوم بمعالجة موضوع معين إلا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تلقي الأضواء على حقيقة الأحداث (الجمل و عبدالرزاق، 2011، ص3).

وبحث (ليوبولد فون رانكه) ومن حذا حذوه في ثمانينيات القرن التاسع عشر عن الوثائق الأولية، التي إستند إليها في عروضه التقديمية وتفسيراته للماضي وفق عناصرها (كلمات الشهود أو المسجلين الأوائل لحدث ما) هي أجزاء من أدلة معاصرة للحدث أو الفكر الذي يشير إليه وتشمل الأمثلة المألوفة، الخطابات والمذكرات وسجلات المحكمة والوصايا ومقالات الصحف عندما تكون هذه هي أقرب وصف لحدث ما (Tib, 2003, p2).

يقول (رانكه) في إطار المذهب الوضعاني: إن التاريخ هو تصوير ما حدث بالضبط. ويقول فوستيل دو كولانج: "لا تاريخ بدون نصوص"، فهو علم لا يتخيل بل يرى. وهو نظير كل علم ينظر إلى الأحداث ويحللها ويقارن بينها ويحقق الروابط القائمة بين الحدث والمؤرخ الذي يبحث عن الحدث ويدركه بدراسة النصوص بإمعان ودقة، وعليه فإن المنظور الوضعاني يرهن كتابة التاريخ بمدى توافر هذه الوثائق، ومدى الثقة التي تحققها، كما أنه يعمم مفهوم الوثيقة على كل الآثار التي يخلفها الإنسان في الماضي. على أن هناك تنسيبا لهذه المعرفة التي تتحقق دراسة الوثائق، وذلك بتقديمها على أنها لا توصل إلى اليقين، بل تقوي الافتراضات، وفي هذا الصدد يقول (مارو) متحدثا عن المنهجية الوضعانية: ينبغي أن يستخلص المؤرخ الحقيقة التاريخية من الوثيقة، و لا تثبت بشكل قطعي حدوث الواقعة، إذ أن النقد لا يمكن أن يحدد إلا المصداقية التي تستحقها شهادة الوثيقة... ولكن إذا تمكنا من تجميع شواهد عديدة ... فإن احتمال حقيقة حدوث الواقعة يصلح كثيرا وتنتهي بالوصول إلى المعرفة اليقينية. فضلا عن ذلك فالوثيقة في نظر الوضعانيين، هي في آن واحد موضوع الماضي وأداة المؤرخ والدليل على علمية التاريخ، فهي موضوع للماضي من حيث كونها تنتمي للماضي ومن مخلفاته وتشهد عليه، ومن حيثية أخرى هي أداة للمؤرخ كونها المادة الأولية التي يبني المؤرخ التاريخ بواسطتها، وهي دليل علمية التاريخ من حيث إن المعرفة التاريخية لا تكتسب مشروعيتها إلا عبر الصرامة المنهجية التي يتم إعمالها في دراسة الوثائق وتحليلها (صهود، 2016، ص93).

في ظل هذه النظرية، يطرحان (لانجو) و (سينويوس) اختباء المؤرّخ خلف النصوص، أي خلف الوثائق. فهما يعرفان علم التاريخ انطلاقًا من أهمية الوثيقة التي يتركها السلف وفي ذلك يقولان: "التاريخ يصنع من الوثائق والوثائق هي الآثار التي خلّفتها أفكار السلف وأفعالهم، وبفقدان الوثائق صار التاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولًا أبدًا، إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ". الوثائق إذن تحمل الوقائع التاريخية وعمل المؤرّخ استدلالي ينطلق من معطى الوثيقة، ويقول المؤلّفان: إن الوقائع لا يمكن معرفتها تجريبيًّا إلّا بطريقتين: إما مباشرة إذا لوحظت وهي تحدث، أو بطريقة غير مباشرة بدراسة الآثار التي تركتها، والنوع الثاني من الوقائع، هي الوقائع التاريخية (الحسناوي، 2020).

وإذا قال يحي بن معين "إذا كتبت فقمش، وإذا بحثت ففتش" (الخطيب البغدادي، ج1، ص43)، وهذا يمثل المبدأ الأساسي والعلمي في تحديد مفهوم الوثائق. فالبحث والتفتيش وجمع الوثائق خصال رئيسية في عملية كتابة التاريخ، لأن الوثائق مع تعدد مصادرها واختلاف أنواعها وتباين عصورها وتفاوت لغاتها عامل فعال في صناعة التاريخ (طباع، 1986، ص55).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

والوثائق تعتبر ضمير الشعوب وعنوان بارز في تاريخها حتى إذ قدّر لهذه الشعوب ان تحفظ هذه الوثائق بأنواعها غدت ذاكرتها أكثر وعيا بتاريخها و سجلاً حافلاً لتقدمها وتطورها، ورسالة تواصل بين أجيال مختلفة، ومدخل لاستقرائها من أجل بناء المستقبل (طباع، 1986، ص55).

لذا كانت (برايت) وصفت التوثيق بأنه "أسلوب ثقافي ضروري للحياة الحديثة" (Gorichanaz, 2018, pp1-2)، وأكد العالمان الكسندر وبيرك: "إنه لو تحطمت كل الآلات الحديثة ومعامل الذرة، بقيت دور الوثائق والمكتبات، لتمكن رجال العصر من إعادة بناء الحضارة الآلية والذرية، ولكن لو ضاعت الوثائق والكتب، فإن عصر القوى الآلية وعصر الذرة يصبحان شيئاً من آثار الماضي" (طباع، 1986، ص56).

وفي السياق نفسه، إهتم (جون سكوت) في دراسته التي نُشر عام 1990، بدور المصادر الوثائقية سواء في التاريخ أو في البحث الاجتماعي، على أنها "قطعة أثرية لها ميزتها المركزية نصًا منقوشًا"، لقد أولى اهتمامًا كبيرًا لاستخدام الأوراق الإدارية التي تنتجها الوكالات الحكومية والخاصة، والتي اعتبرها أهم فئة من المصادر الوثائقية المستخدمة في البحث الاجتماعي"، ... حيث خصص فصلا موجزا عن الوثائق الشخصية بمختلف أنواعها (McCulloch, 2004, p4).

مدرسة الحوليات:

مع ظهور مدرسة الحوليات، تبنى رواد هذه المدرسة لمفاهيم وتوسيع استعمال الوثيقة وأصبحت تركيزهم على الوثائق الرسمية وغير الرسمية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، كالوثيقة البصرية والسمعية والوثيقة التشكيلية، ناهيك عن المخلفات الأثرية من نقوش وأواني خزفية ومسكوكات، كما توسعت دائرة المواضيع لديهم وأصبح الاهتمام بتاريخ التحولات المناخية وتاريخ الموت والفنون الشعبية والاحتفالات والعقائد الدينية وغيرذلك. مما جعل مهمة المؤرخ الحولي واسعة وشاقة . تتطلب تركيزا كبيرا فيما يخص جمع المعلومات. فكانت عملية مقاربة الوثيقة تتميز بالتنوع وباستعمال مناهج جديدة في مقاربتها وتحليلها وبالأحرى قراءتها وفحصها. (حنابري، 2021، ص24)

ومع توسع مفهوم الوثيقة، لاسيما في سياق التاريخ الجديد، تحول معه المناهج في كتابة التاريخ وإعادة كتابته وصياغة أدواته من خلال جوانب مختلفة، حيث أصبح "كل شيء عندهم تاريخ و وثيقة"، أو كما قال (مارك بلوخ): "تنوع الشهادات التاريخية تكاد تكون غير منتهية، بحيث كل ما يقوله الإنسان أو يكتبه، كل ما يصنع، كل ما يمس، يمكن ـ ويجب- أن يخبرنا عنه، أي عن الإنسان الذي هو موضوع التاريخ"، والشيء نفسه أكد عليه زميله (لوسيان فيفرFebvre Lucien) حينما قال: "لا شك إن التاريخ يكتب بوثائق مدوّنة، هذا مؤكّد عندما تتوافر، لكن يمكن أن يكتب ويجب أن يكتب من دون وثائق مدوّنة إن لم تتوافر. يكتب بالدهاء كلّه الذي يستطيع المؤرّخ بمهارته وحذقه، أن يستنبطه من أي مصدر، من المفردات والرموز، ومن المناظر الطبيعية ومن تركيب الأجر، من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر ومن قرون الثيران، من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار، ومن تحليلات الكيميائي لسيوف حديدية"(حواش، 2019، ص ص11-12؛ الحسناوي، 2020). لهذه الاعتبارات، لم تعد كمية الوثائق أو نوعيتها، ـ وفق المنظور الجديد ـ هي المتحكمة في عمل المؤرخ، وإنما أضحى الاعتماد في تقرير مدى صحة هذا الخبر أو ذاك، هو قانون الإمكان والاستحالة عند ابن خلدون، أو من خلال البحث في لائحة متنوعة ولا منتهية من الوثائق حسب مدرسة الحوليات.

ومن نقد فكرة الحدث التاريخي نقداً بلا هوادة فيه، إذ ليس هناك واقع تاريخي جاهز ينكشف تلقائياً للمؤرخ، إعتقد مارك بلوخ إن المؤرخ، كأي رجل علم؛ يجب أن يحدّد (اختياراته) أمام واقع شاسع وغامض. وهذا الاختيار لا يعني بالطبع لا إجحافاً ولا مجرد جمع، وإنما يعني تركيباً علمياً للوثيقة بما يسمح بإعادة رسم الماضي وتفسيره. (لوغوف، 2007، ص88)

تأكيدا على ما طرحوه جماعة الحوليات، أشار (ميشيل فوكو) بوجوب فصل التاريخ عن الصورة التي أرضته لفترة طويلة، والتي من خلالها وجد تبريره الأنثروبولوجي بالوعي الجماعي القديم الذي استخدم الوثائق المادية لإنعاش ذاكرته؛ التاريخ هو العمل المنفق على التوثيق المادي (الكتب والنصوص والحسابات والسجلات والأفعال والمباني والمؤسسات والقوانين والتقنيات والأشياء والعادات وما إلى ذلك) الموجودة، في كل زمان ومكان، في كل مجتمع، إما في عفوية أو في شكل منظم بوعي. الوثيقة ، إذن ، لم تعد بالنسبة للتاريخ مادة خاملة تحاول من خلالها إعادة تشكيل ما فعله أو قاله الناس ، ولم يبقَ سوى أثر لأحداثه ؛ يحاول التاريخ الآن أن يحدد ضمن المواد الوثائقية نفسها الوحدات والمجاميع والمسلسلات والعلاقات (FOUCAULT, 1972, P7).

وكتب علماء المنهج عددًا لا يحصى من الكتب حول كيفية تقييم وتحليل صحة المصادر، بينما يحكمون على عمل بعضهم البعض بالأدلة المعثور عليها والإدعاءات التي يقدمونها نفيا أو إثباتا. وبهذا الخصوص يشير (Landes and Tilly) إلى أن "البحث لا

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

يعتمد على الأفكار الأصلية بقدر ما هو بحث مباشر يعتمد على التحقيق الشخصي للمصادر الأصلية (أي الأولية)(Tib, 2003, p2).

و ما يمكن أن يسمى بالمجال الوثائقي، لا يشمل فقط الكتب والأطروحات المعترف بها تقليديًا على أنها صالحة. ولكن أيضًا جميع الملاحظات وتاريخ الحالات المنشورة والمرسلة، وكتلة المعلومات الإحصائية المتعلقة بالبيئة الاجتماعية، المناخ، الأوبئة، معدلات الوفيات، حدوث الأمراض، مراكز العدوى، والأمراض المهنية، وهلم جرا، وهذا يقلل بشكل متناسب من سلطة الكتاب. (FOUCAULT, 1972, PP51-52).

طور(نيلز و. لوند) نظريته التكميلية للوثائق، بحجة أن الوثائق لها ثلاثة جوانب متزامنة وغير قابلة للفصل:

1. الجوانب الفنية والتكنولوجية للوثائق.
2. الأدوار الاجتماعية للوثائق.
3. الجوانب العقلية والفكرية والمعرفية للعلاقة بين الفرد والوثيقة (Buckland, 2013, p5).

وينبغي على المرء أن يرى الوثيقة من ثلاث زوايا متكاملة: المادية والاجتماعية والعقلية، في تركيبة؛ تمكن من وصف كامل. هذا لا يعني أن الوثيقة تمتلك كل من هذه الميزات إلى حد ما، ولكن يمكن النظر إليها في وقت واحد على أنها ظاهرة جسدية واجتماعية وعقلية. من هذا المنظور يتم توضيح كيفية تفاعل هذه الأبعاد مع بعضها البعض بطرق مختلفة (Buckland, 2013, p6).

ومن زاوية أخرى يمكن أن نرى أهمية الوثائق في تقليصها من آثار الوقت على الذاكرة ومساحة الاتصال، (Otlet و الآخرون) رأوا أن الوثائق والأنظمة الوثائقية تشكل نوعًا من المساعدة للذاكرة البشرية أو توسيعها في حل بعض مشاكلها كالنسيان، والإلهاء، وعدم التعرف والإسترجاع، والإسناد الخاطئ وإمكانية الإيحاء والتحيز، والمثابرة. وعليه يمكنك تدمير وثيقة، ولكن ليست الذاكرة. والوثائق لا تسمح إذن بحفظ السجلات ونقلها بمرور الوقت فحسب، بل إنها تخدم الذاكرة عن طريق الحفظ والتحقق والسماح بالتعرف على ما تم نسيانه وتوقع الاحتياجات المستقبلية (Buckland, 2018, p429).

الأهمية التاريخية والعلمية للوثائق وظيفة مميزة في ربط الماضي بالمستقبل، إذ تعد من نفائس التراث والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التاريخ؛ لارتباط تاريخ الأمة بالوثائق، فهي تكشف لنا الكثير من الأمور العلمية والإدارية، لكونها المنبع المادي الذي يعتمد عليه في إثبات الحقائق، وكذلك يستفاد منها في الأبحاث العلمية لما تقدمه من وظيفة في تطوير المجتمعات، وعبرها يستطيع المؤرخ والباحث ملء ثغرات التاريخ التي لم تتطرق إليها الكتب، فالوثائق تحتوي معلومات ذات قيمة لا تقدر بثمن ومن دونها لا يمكن أن يكون هناك تقدم على مختلف الأصعدة لكونها تمثل الذاكرة الحية في جميع المجالات، وللوثائق أيضا أهمية علمية عظيمة في مختلف مراحل العمل داخل المؤسسات الرسمية، وذلك عبر تحديد أهداف المؤسسات ورسم سياستها إبتداءا بالتخطيط ومرورا بالعناصر الأخرى من العملية الإدارية، وانتهاء بالاتجاه الفعلي للأنشطة الخاصة بها، ولا تكمن أهمية الوثائق في دقتها أو شمولها وكميتها، وإنما تكمن أهميتها في الحصول على المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة على أساس ما تحتويه من بيانات ذات صلة بالموضوع، وتعد الوثائق المصدر الأول لأي باحث فهي الشاهد الذي ينقل الحقيقة في جميع تفاصيلها، فالوثيقة تسجل الحدث ساعة حدوثه. فللوثائق ارتباط وثيق بجميع مجالات النشاط البشري، إذ إن وجود الوثائق ضرورة يفرضها علينا واقع الحياة المعاصرة، فهي عامل فعال في خدمة الحضارة الإنسانية (البديري و منصر، 2020، ص ص101-102).

ويمكن استخلاص أهمية الوثائق ودورها في الكتابة التاريخية في النقاط الآتية:

أ- الوثيقة تعبر عن ماضي الأمة وتمثل تاريخها وحضارتها، فهي أداة عملها في حاضرها و مستقبلها.

ب- تعد من أصدق المصادر التاريخية التي يعتمد عليها الباحثون والمؤرخون في كتابة التاريخ.

ت- تلعب الوثائق دورا مهما في اتخاذ القرارات السليمة.

ث- الوثائق تلعب دورا هاما وأساسيا في إثبات الحقوق، وعن طريقها يمكن استعادة الحقوق.

ج- الوثائق تعد الأصول النزيهة التي يجد الباحثون والمؤرخون والعلماء في ثنايا سطورها الكثير من الحقائق، التي تسد الثغرات الناقصة، ومن خلالها يستكمل الحلقات المفقودة.

ح- تعد الوثائق المادة الأساسية الوحيدة التي تعكس صورة الماضي مما جعلها تعد من المراجع الأساسية فى البحث العلمي، فهي المعين الذي يستمد منها الباحث مصادره التي يركز عليها في أبحاثه وتمده بالحقائق والمعلومات الصحيحة.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

خ- الوثائق تمثل تراث الأمة، وهي الشاهد الأكبر على التاريخ و تمثل السمة الحضارية لحياة الشعوب باعتبارها ذاكرة الأمة وتاريخها (الحويج، 2020م، ص ص 215-216).

المحور الثالث ـ كيفية التعامل مع الوثيقة عند إستخدامها:

لا نعرف الوقائع الماضية إلَّا من خلال ما بقي لنا من آثار عنها. صحيح أن المؤرّخ يلاحظ هذه الآثار، ملاحظة مباشرة، لكنه ليس لديه بعد ذلك ما يلاحظه، بل ابتداء من هذه النقطة يسلك مسلك الاستدلال، محاولًا أن يستنتج الوقائع من الآثار الباقية على أصحّ وجه ممكن. فالوثيقة هي نقطة الابتداء والواقعة هي نقطة الوصول. وبين نقطة الابتداء ونقطة الوصول ينبغي المرور بسلسلة مركّبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها ببعض، وأقل خطأ فيها ـ سواء ارتكب في البداية أو الوسط أو في نهاية ـ يمكن أن يفسد كل النتائج. ومن هذا يتبيّن أن المنهج التاريخي، أو منهج الملاحظة غير المباشرة أدنى مرتبة من منهج الملاحظة المباشرة، لكن ليس أمام المؤرّخ هنا خيار، فهذا المنهج التاريخي هو وحده الموجود للوصول إلى الحقائق الماضية. والتحليل المفصّل للاستدلالات التي تقود إلى المشاهدة المادية للوثائق وصولاً إلى معرفة الوقائع، هذه العملية هي جزء من الأجزاء الرئيسية في المنهج التاريخي وإنها ميدان للنقد.

إن خطوات النقد التي اصطلح المؤرّخون على تقسيمها بين النقد الداخلي والنقد الخارجي للوثائق، هي الخطوات التي تعطي لهذا الجهد طابعه ووظيفته العلميين في مرحلته الأولى، على أن المرحلة الثانية التي تتلخّص بالبناء التاريخي، هي مجموعة عمليات تركيبية تقوم على ربط الوقائع التاريخية المفردة بتصوّر ذهني عام، يجب أن تكون أيضًا ذات منهج في رأي أصحاب المدرسة المنهجية، ذلك بأن الوقائع المستخرجة من النقد تظل مفردة مشتّتة، ولتنظيمها في بناء متكامل، ينبغي أن نتصوّرها وأن نجمع بينها وفقًا لتشابهها مع وقائع حاضرة. هذه المسيرة تحصر طموحات المؤرّخ في نطاق المرئي والمعطي، فهو يجعل منه أسير الوثيقة المكتوبة: لم يعد التاريخ إلَّا استخدامًا للوثائق (الحسناوي، 2020).

بعد ذلك ، ينبغي أن يبدأ الباحث في تحليل الوثيقة، من خلال فك عناصرها أو أجزاءها المكونة، لمعرفة علاقة بعضها ببعض. ومن ثم يبدأ الباحث بالتساؤل عن وجهة نظر المؤلف أو تحيزه. هل المؤلف مراقب نزيه؟ وهل للمؤلف مصلحة في الحفاظ على الوثيقة أم لا؟ وكيف تستنطق الوثيقة من خلال عرضها؟ علاوة على ذلك ، يسأل الباحث أيضا ما هي نوع الوثيقة؟ هل هي مقتطف من يوميات قد يكشف عن مشاعر حقيقية؟ وهل هي خطاب سياسي يراد منه إقناع المستمعين لغرض ما أم لا؟ هل هي مقال صحفي قد يدعي الموضوعية ولكن قد يعكس وجهة نظر المحررين أو الناشرين؟ أو ربما رسماً كاريكاتورياً قد يبالغ في التأثير؟ (Stovel, 2000, p503).

من جانب آخر يتعامل الباحث والمؤرخ مع الوثائق كمصدر أساسي لكتابة التاريخ، والتمييز بين المصدر الأساسي والمصدر الثانوي، يبدو إشكاليًا بشكل متزايد. على الرغم من مواصلة المؤرخون الدفاع عن هذا باعتباره تمييزا أساسيًا، فإن الازدواجية الأساسية للمصادر الأولية والثانوية تبدو في بعض النواحي وسيلة غير كافية لفهم طبيعة الوثائق، وحدودها وإمكاناتها لفهم الأحداث. لكن الاختلافات المفترضة بين المصادر الأولية والثانوية تكاد تكون غامضة. هناك طرق أخرى يمكن من خلالها النظر إلى مصادر معينة على أنها أولية أو ثانوية بطبيعتها، و يمكن قراءة العمل العلمي كمساهمة في مجاله أو مقاربة لمشكلة معينة، وبالتالي كمصدر ثانوي، ولكن أيضًا باعتباره انعكاسًا للمواقف تجاه القضايا في سياق أو فترة معينة، ممكن إعتباره مصدرا أساسيا أو كمصدر أولي (وثيقة)، حتى (مارويك) في وضعه الأكثر صرامة يعترف بهذه النقطة. كما يقول: "من الواضح أن الكتاب الذي كان مصدرًا ثانويًا في القرن التاسع عشر لن يظل عادةً مصدرًا ثانويًا في القرن الحادي والعشرين، وإنما يكون مصدرا أساسيا يعتمد عليه في دراسة أحداث القرن التاسع عشر" (McCulloch, 2004, pp27-28).

إن المشكلات المنهجية لها جذور تاريخية ترجع إلى ماقبل التاريخ الجديد، لاسيما في التعامل مع الوثائق، لذا ينبغي على الباحث مراعاتها ومعالجتها، و هي، كبناء مجموعة متماسكة ومتجانسة من الوثائق، وإنشاء مبدأ الاختيار، وتعريف مستوى التحليل والعناصر ذات الصلة، وتحديد طريقة التحليل، وتحديد المجموعات والمجموعات الفرعية التي توضح المادة، وتحديد العلاقات التي تجعل من الممكن تمييز مجموعة أو قد تكون علاقة الدال بـالمدلول. (FOUCAULT, 1972, PP10-11).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:353-367
المجلد (6) – العدد (3)، حزيران 2022، عدد خاص بوقائع المؤتمر
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الخطوات الأساسية في التعامل مع الوثيقة:

1- تحليل الوثيقة:

أول سؤال يطرح في ذهن الباحث هو ما تقوله الوثيقة بالفعل من الناحية المثالية، وقد يعيد الباحث صياغة الوثيقة بوثائق قصيرة. يمكن أن تساعده في توضيح ما يجري في الوثائق عموما. لذلك يمكن الإدلاء ببيانات واضحة (Stovel, 2000,p502).

وإن تحليل الوثيقة بوثيقة أخرى وإيجاد العلاقة ما بين الوثائق عملية مهمة، لأنها تتأثر من خلال علاقتها مع الوثائق الأخرى. وبالتالي فإن نطاق إقامة العلاقات، في الواقع، غير محدودة، بما في ذلك العلاقات الأدبية المختلفة لنفس الموضوع، والعلاقات الدلالية، على سبيل المثال فيلم وملصق؛ كتاب، روابط ببليوغرافية واستشهادات، وما إلى ذلك. وهناك أيضًا علاقات تتسم بالجزئية من جهة و كلية من جهة أخرى. على سبيل المثال، قد تتضمن المقالة توضيحًا للوثيقة في حد ذاتها بالإضافة إلى كونها جزءًا من مقالة أكبر (Buckland, 2018, pp428-429).

يلخص هنا المؤرخ (جون توش) بشكل دقيق الصعوبات التي ينطوي عليها تحليل الوثائق، مع إشارة خاصة إلى مواد المصادر الأولية. وفقًا ل(توش)، فإن التمكن من المصادر أمر بعيد المنال بشكل عام، ليس فقط لأنها كثيرة جدًا، ولكن لأن كل منها يتطلب الكثير من التقييم الدقيق. هذا لأنه ، كما يؤكد، المصادر الأولية ليست كتابًا مفتوحًا يقدم إجابات فورية، قد تدل على أكثر بكثير مما هو واضح على الفور؛ قد يتم صياغتها في أشكال غامضة وعتيقة لا معنى لها بالنسبة للعين غير المدربة. حتى بالنسبة للمؤرخ المتمرس ذي الأصابع الخضراء قد يقع في نفس الأخطاء. فإن البحث في المصادر الأولية يستغرق وقتًا طويلاً؛ بالنسبة للمبتدئين ومع ذلك، هناك بعض القواعد الأساسية الراسخة في تقييم وتحليل الوثائق، تتمثل بالمرحلة الأولى في إثبات صحة الوثيقة. وهذا يعني، كما يلاحظ (سكوت)، تحديد ما إذا كان الدليل حقيقيًا ومن أصل لا يرقى إليه الشك. ما لم يكن الباحث قادرًا على الوصول إلى استنتاج حول مصداقية الدليل، فلا توجد إمكانية لإصدار حكم مستنير حول جودة البيانات التي تم إنشاؤها في النهاية، وفي حالة الوثائق، ينبغي تحديد كل من المؤلف ومكان وتاريخ الكتابة والتحقق منها. وهذا تحسبا من احتمالية تزوير الوثيقة، ولكن في الغالب للتحقق مما إذا كانت النسخة التي يتم فحصها صحيحة وكاملة. غالبًا ما يكون المصدر أو أصول الوثيقة غير مشكك بهما، خاصةً إذا تم إنتاج النسخة الأصلية في شكل منشور مثل تقرير عام، أو إذا كانت جزءًا من مجموعة محفوظة ومصنفة في أرشيف حسن السمعة. من ناحية أخرى ، في كثير من الحالات ، قد تنشأ أخطاء في الوثيقة، ربما من نسخ أو إعادة إنتاج من أصل، ومن المهم التنبيه إلى التناقضات سواء داخل الوثيقة نفسها أو فيما يتعلق بالسياق الذي تم إنتاجها فيه. فإن المرحلة التالية هي تقييم الموثوقية، أي إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها. وهذا يشمل القضايا المتعلقة بالحقيقة والتحيز، ولكن أيضًا توفر مواد المصدر ذات الصلة وتمثيل تلك الوثائق التي نجت من البحث، قد تكون مجموعة أسئلة أولية -كما يقترح (توش)- لتقرير ما إذا كان مؤلف الوثيقة في وضع يسمح له بتقديم تقرير صادق من خلال التواجد الفعلي في الحدث الذي يتم تصويره، ووضعه في إطار ذهني مستقر ومنتبه، وسجلت مباشرة بعد الحدث. وقد يكون مؤلف الوثيقة أيضًا قليل الخبرة أو يفتقر إلى الخبرة بحيث لا يمكن الوثوق بحسابه بالكامل. بقدر ما يتعلق الأمر بالحقيقة، قد تقدم الوثيقة مخططًا خاطئًا عن قصد للأحداث التي تمت مشاهدتها أو تقييمها غير صحيح للموقف. وقد تكون خاضعة للرقابة أو الرمي، أو حذف نقاط مهمة ربما لتجنب تكبد استياء القراء الذين تم تصميمها لهم. سواء كان هذا هو الحال أم لا، فقد يكون هناك عنصر تحيز من جانب المؤلف يحتاج الباحث إلى أخذه بالاعتبار. قد يكون التحيز ناتجًا عن مجموعة واسعة من الدوافع المحتملة، كتبرير تصرفات المرء، وتشويه سمعة الآخرين؛ لدعم قضية أو لتقويضها؛ لتقليل مشكلة أو تضخيمها. من المؤكد أنه لا ينبغي تجاهل الروايات المتحيزة، ليس فقط لأن هذا لن يترك سوى القليل من مصادر الأدلة الوثائقية، إن وجدت، للباحث، ولكن أيضًا لأن فهم التحيزات المتضمنة يعطي للباحث دليلًا مهمًا للقضايا التي تتم دراستها (McCulloch, 2004, pp35-36).

2- الحياد والتدخل:

اكتملت هوس الحقائق في القرن التاسع عشر وتم تبريرها بتفتيش الوثائق. حيث كانت الوثائق تابوت العهد في معبد الحقائق. و لا يقترب منها المؤرخ إلا برأس منحني وهو تحت سلطتها. ولا يمكن لأي وثيقة أن تخبرنا بأكثر مما اعتقده مؤلف الوثيقة، ما الذي حدث، أو ما كان يعتقد أنه يجب أن يحدث أو سيحدث، أو ربما فقط ما يريد أن يعتقده الآخرون، أو حتى فقط ما كان يعتقده هو نفسه. لا شيء من هذا يعني أي شيء حتى يعمل المؤرخ عليه ويفك شفرتها. الحقائق، سواء تم العثور عليها في الوثائق أم لا، لا يزال يتعين على المؤرخ معالجتها قبل أن يتمكن من الاستفادة منها، وهذه هي الخطوات التي يستخدمها الباحث أو المؤرخ في عملية المعالجة (Carr, 1987, p16).

هذا يعني أنه يجب على المؤرخين بالضرورة دراسة الوثائق التي هي دليل على الماضي وهذا يظهر في أشكال مختلفة، التقاليد الشفوية، واللغات، وعلم العملات، والتحف الأثرية وغيرها. تعتمد أهمية كل حقيقة على التفسير الذي قدمه لها المؤرخ. فالإيمان

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

"بجوهر صلب الحقائق التاريخية الموجودة بشكل موضوعي ومستقل عن تفسير المؤرخ هو مغالطة غير معقولة". الحقائق متاحة للمؤرخ في الوثائق والنقوش، ومن بين أمور أخرى. يجمعها المؤرخ ويتعامل معها بأي أسلوب يروق له. ويقول (الصحفي الليبرالي سي بي سكوت): "الحقائق مقدسة، والرأي حر". كان يقال أن الحقائق تتحدث عن نفسها. هذا بالطبع غير صحيح. لأن الحقيقة تتحدث فقط عندما يدعوها المؤرخ؛ هو الذي يقرر أي من الحقائق تعطي الكلمة، وبأي ترتيب أو سياق (HANSON C., 2021, p32).

يعتبر التاريخانيون المنظور الوضعاني قاصرا. لأنه يقتصر على تحقيق الحدث ووصف سيرورة وقوعه انطلاقا من هذه الوثائق. وهم يرون أن الموضوعية التي يبحث عنها المؤرخ الوضعاني عن طريق التجرد وأخذ مسافة من الأشخاص والوقائع والأحداث التاريخية تجعله في موقع بعيد عن أن يفهم هذه الوقائع والأحداث فهما حقيقيا، إن فهم التاريخ في نظر التاريخانيين يقتضي التماهي والتقمص مع شخصيات الماضي للنفاذ إلى عمق الوقائع والأحداث بواسطتهما، وليس بواسطة النقد الجاف للوثائق. وبعبارة أخرى فالتماهي والتقمص، هو استثمار لذاتية المؤرخ ممثلة في شخصيته وثقافته ومعارفه وكل ما يساعده على فهم سلوك الإنسان وتفكيره في الماضي. لقد برهن التاريخانيون على استحالة بناء المعرفة التاريخية بعيدا عن كل ذاتية المؤرخ. لا يتصور التاريخانيون تاريخا بدون مؤرخ. لقد عنون (مارو) فصلا بكامله معنون ب: (المؤرخ غير منفصل عن التاريخ). لذلك يحمل تعريف (مارو) للوثيقة التاريخية بصمات هذا المنظور التاريخاني، فهو يعتبر أن "الوثيقة هي كل مصدر للأخبار يتمكن من خلاله فكر المؤرخ من استخلاص شيء من أجل معرفة الماضي البشري منظورا إليها من زاوية السؤال المطروح. وشيئا فشيئا يتسع المفهوم لكي يشمل نصوصا وآثارا وملاحظات من كل نوع" (صهود، 2016، ص95). كما يقول (جاك لوغوف-Jacques Le Goff): "لا تصبح الوثيقة وثيقة إلّا نتيجة بحث واختيار" (الحسناوي، 2020). وهذا يؤكد أيضا تأثير المؤرخ والباحث في كيفية التعامل مع الوثيقة.

ونجد (مارك بلوخ) يرى: أنّ تدخل المؤرخ ضروري وفعّال أمام الوثيقة، وليس هنالك شيء من تلقاء نفسه، ليس هنالك شيء معطى، كلّ شيء يبنى، "عندما لا نعرف عمّا نبحث لا نعرف ماذا نجد"، كما كان يقول لوسيان فيڤر: وإنّ عمل المؤرخ لا يمكن أن يبدأ مع جمع الوثائق فقط، وإنما هنالك تساؤلات تسبق هذه المرحلة قد تصل أحياناً إلى درجة التشكيك في التسميات المستخدمة في الوثيقة (الشيخ، 2014).

3- الإستنطاق الوثيقة وإستجوابها:

أن التاريخ، في شكله التقليدي، قد تعهد بـ "حفظ" آثار الماضي، وتحويلها إلى وثائق، وإعطاء خطاب لتلك الآثار التي في حد ذاتها، غالبًا ما تكون غير لفظية، أي تقول الوثيقة شيئًا غير ما تقوله بالفعل. التاريخ هو الذي يحول الوثائق إلى آثار. والآثار الصامتة، والخاملة، والأشياء التي ليس لها سياق، والأشياء التي خلفها الماضي، يحقق المعنى فقط من خلال استعادة الخطاب التاريخي (FOUCAULT, 1972, P7).

ولقد أصبح من المبتذل التأكيد على أن الأثر الذي يخلّفه الماضى يصبح وثيقة عند المؤرّخين حالما يعرفون كيف يستنطقون بقاياه، وكيف يستجوبونه. ومن هذه الناحية فإن أكثر الآثار قيمة هي التي يتّجه القصد إليها بدءًا من معلوماتهم، إذ تستهدي طرق استنطاق المؤرّخين بالموضوعية التي يتم اختيارها لتكون دليلًا لأسئلتهم ومباحثهم (الحسناوي، 2020).

من الواضح بما فيه الكفاية أنه منذ وجود تخصص مثل التاريخ، تم استخدام الوثائق والتشكيك فيها وأثارت أسئلة؛ لم يسأل العلماء عن معنى هذه الوثائق فحسب، بل سألوا أيضًا عما إذا كانوا يقولون الحقيقة. وبأي حق يمكن أن يزعموا أنه يفعل ذلك، سواء كانوا صادقين أو مضللين عمدًا، أو مطلعين أو جاهلين، أو أصليين أو عابثين. وكل ما طرح يتعلق بإعادة التشكيل على أساس ما تقوله الوثائق، وأحيانًا مجرد التلميح للماضي قد يتم التعامل مع الوثيقة دائمًا كلغة صوت منذ اختزالها إلى الصمت، وهو أثر هش، ولكن من المحتمل أن يكون قابلاً للفك. الآن، من خلال طفرة ليست حديثة الأصل، ولكنها لم تنته بعد، غيّر التاريخ موقفه فيما يتعلق بالوثيقة: وأصبح مهمة الباحث الأساسية، ليس تفسير الوثيقة، ولا محاولة تقرير ما إذا كانت تقول الحقيقة أو ما هي قيمتها التعبيرية، وإنما أصبح العمل منصبا على داخل الوثيقة وتطويرها. التاريخ الآن ينظم الوثيقة، ويقسمها، ويوزعها، ويرتبها على مستويات، يؤسسها متسلسلة، ويميز بين ما هو ملائم وما هو غير ملائم، ويكتشف العناصر، ويحدد الوحدات، ويصف العلاقات (FOUCAULT, 1972, PP 6-7).

من أجل دعم السرد الذي يفهمه ويشرحه في الخط الزمني البشري المنعكس، فإن الموضوعات الأكثر تنوعًا متجذرة في التحقيق الدقيق والشامل، الطويل والمفصل، وحتى المتعب في بعض الأحيان، وهذا هو عمل المؤرخ. إن معرفة كيفية التعامل مع السجلات، وتحويلها إلى معلومات وبيانات ونصب ووثيقة هي خاصية منهجية للعمل التاريخي. التجربة التي يعيشها هي أمر شائع لدى أي شخص بالنسبة للتاريخ، كنتيجة للتفكير التاريخي، ما يهم هو كيفية إجراء الانعكاس ثم إدخاله في الخطاب التاريخي. لهذا، من الضروري معرفة وتذكر وتسجيل وتفسير الوثيقة (Martins, 2019, p28).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

4- اللغة والفهم:

هل يجب على الباحثين دراسة الوثائق التاريخية باللغات التي لا يتحدثونها؟ جادل بلوخ بأنه: من اللامنطقية أن نجد رجالا يدعون عدم الحاجة إلى اللغة في الوصول إلى موضوع البحث، أي يجهلون الإنجازات الأساسية لعلم اللغة. لأن قراءة ترجمات الوثائق فقط، قد تعرض الفهم الصحيح للخطر. ومع ذلك، هناك مفارقة معينة هنا، وهي أن هذه الأطروحة بأكملها قد استندت إلى دراسة كتاب مترجم من اللغة الفرنسية الأصلية. السؤال الحقيقي هو إلى أي مدى يضعف الفهم بسبب القيود اللغوية. هذه مسألة تتطلب بالتأكيد المزيد من الدراسة. يقدم (بلوخ) القليل من الأمل هنا من خلال اقتراح نص عليه: "[من تجاربنا] نستمد العناصر التي تساعدنا على استعادة الماضي" (Ford, 2015, pp52-53).

ولتقوية فهم الوثائق، يجب قراءة الوثيقة على مستويين، الأول: الوثيقة المهيأة أو الولادة الثانية للوثيقة: لقد قادت الممارسة المنهجية المؤرخ؛ إلى الكشف عن نوع من الوثائق لا يمكن اعتماده إلا عبر معالجة خاصة؛ مما يؤدي إلى تحول الوثائق الأصلية إلى سند فقط لتكوين وثيقة يهيؤها المؤرخ حتى يتمكن من قراءتها وتحليلها واستخراج ما يمكن استخراجه من معطيات ووقائع. الوثائق المهيأة إذن هي "وثائق تاريخية أعدها وهيأها المؤرخون انطلاقا من عدد من المصادر. منها ما يرمي إلى إعادة تركيب بعض أوجه الماضي ومظاهره (نماذج مجسمة تجسد مآثر ومدن ومعارك)"، و إعادة تركيب نصوص ضائعة من قبل محققين متخصصين. والثاني: خطاب الوثيقة منظورا إليها من زاوية المفاهيم اللسانية والسوسيولوجية. بمعنى أن الوثيقة لم تعد حاملة لذاكرة أو وقائع أو أحداث تكشف عنها قراءة مستندة إلى أسس النقد التاريخي، بل هي أداة خاضعة لقراءة من زوايا أخرى كالزاوية اللسانية والسوسيولوجية التي تتجاوز الاستخراج التقني للمعطيات إلى الكشف عن المستور والمستبطن والذي لا تفصح عنه الوثيقة بشكل سافر، بل يستخرج بالتحليل اللساني والسوسيولوجي والأنثروبولوجي (صهود، 2016، ص ص100-101).

من جهة أخرى يعتبر الشيء (وثيقة) إذا كان يكشف أو يدل على شيء ما أو يمكنه الكشف عنه. وهذا الكشف أو الدلالة ذات معنى فعلي أو يحتمل أن تكون نوعا من العلامات، لذا عرفت (Briet) الوثيقة على أنها "أية علامة أو مؤشر ملموس أو رمزي، يتم حفظه أو تسجيله باتجاه نهايات تمثيل أو إعادة تشكيل أو إثبات ظاهرة مادية أو فكرية" (Buckland, 2018, pp 428-429). وهذا يؤكد ضرورة إلمام الباحث بلغة الوثيقة وفهمها، حتى يستطيع تفكيك الشفرات والرموز والعلامات، ويفسر الدلالات الواضحة وغيرها. وقال (Ludwik Fleck لودفيك فليك) تأكيدا على ما ذكرنا، "يجب فهم الكتابات في السياق المعرفي والثقافي للمؤلف والذي قد يكون مختلفًا تمامًا عن سياق القارئ" (Buckland, 2018, p428).

ليست كل الوثائق نصية، ولكن غالبًا ما تكون الوثائق ذات أهمية بسبب النص المدرج فيها أو عليها. من السهل التعامل مع النص والوثيقة على أنهما قابلان للتبديل، لكن التمييز مهم. تميز دراسة النصوص (فقه اللغة) بين دراسة النص نفسه بمعزل عن غيره والذي كان يطلق عليه (النقد الأدنى)، ودراسة النص في سياقه المادي والاجتماعي والتاريخي (النقد الأعلى) . في حين أنه لا يمكن أن يكون هناك اعتراض على دراسة نص ما في عزلة، فإن نظرية الوثيقة تهتم كثيرًا بالسياقات المادية والتاريخية والثقافية للنصوص، كما يشير ماكنزي ، يمكن أن تكون الوثيقة عبارة عن كائن غير تجريدي الدلالة دون أي شكل من أشكال الكتابة (Buckland, 2018, p428).

تصنيف وتسلسل الوثائق:

تحدثنا سابقا عن عدم إطلاقية تصنيف المصادر الى الأولية والثانوية، لأن الزمن والموضوع أحيانا يرتقي بالمصدر الثانوي الى الأولي، فإن المواد المخطوطة في المحفوظات والمجموعات الخاصة ستحتل المستوى الأول من التسلسل الهرمي للمصادر الوثائقية الأولية، يليها في المستوى التالي المنشورات والدوريات والتقارير الحكومية وتقارير المناقشات البرلمانية التي يمكن أن تكون موجودة في مكتبة الجامعة أو غرفة القراءة. بهذا المعنى، يبدو أن الوثائق غير المنشورة والتي يتعذر الوصول إليها نسبيًا تحمل قيمة جوهرية أكبر للباحث التاريخي من الوثائق المنشورة المتاحة على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن فكرة التصنيف المحدد بوضوح لأنواع الوثائق تكتنفها عدد من المشاكل. المشكلة المعترف بها جيدًا وهي أن العديد من الوثائق لا تتناسب بشكل مباشر مع مثل هذه الأنماط الراسخة. السير الذاتية، على سبيل المثال، هي وثائق أولية بمعنى أن المؤلف شاهد عيان أو مشارك في الأحداث التي تتم مناقشتها. ومن ناحية أخرى، يتم إنتاجها في العديد من الحالات بعد سنوات أو عقود من الحدث، وبالتالي قد تكون غير دقيقة بسبب فشل الذاكرة أو الاستدعاء الانتقائي. قد يُنظر إلى مثل هذه الوثائق على أنها أقل أساسية من الرسائل أو اليوميات أو المذكرات التي يتم إنتاجها مباشرة بعد الحدث، وبالفعل يؤكد (جون توش) أن المؤرخ يفضل عادةً تلك المصادر الأقرب من حيث الزمان والمكان للأحداث المعنية. في الوقت نفسه، يمكن أيضًا تقييم السير الذاتية كمصدر ثانوي من حيث أنها تسعى غالبًا إلى تحليل الأوقات المتغيرة التي عاش خلالها كاتب السيرة الذاتية. من جانب آخر أثار المؤرخ البارز (سيمون شاما) الإمكانات غير العادية لشبكة الويب العالمية لتغيير طبيعة

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

البحث الوثائقي. ويشير إلى أن الإنترنت يمكن أن يحمل مواد غير تقليدية (الوثائق)، ولا تزال "جوهرية تمامًا مثل نصوص المعاهدات والنصوص البرلمانية. علاوة على ذلك ، فهو يتوقع أن الوصول الوشيك للأرشيفات الرقمية في نهاية المطاف، في بعض الحالات، وإمكانية الوصول إلى مواد المصدر الأولية هذه ليس فقط للأكاديمية، ولكن لأي مستخدم عادي مطلع، قد يكون أكبر عامل ديمقراطي للمعرفة التاريخية منذ اختراع البيانات المطبوعة. ومع ذلك، فإن (Schama) يثير حماسه بولع للنموذج الورقي المعتمد مقارنة بالأرشيف الرقمي: "نقرة على الفأرة لن تمنحك دفعة لرؤية الحبر الباهت على الورق المصفر..."، يحتمل أن يحل مثل هذا البحث محل الأرشيف غير القابل للتجزئة والمعزول بالسعي الانفرادي المتساوي للصور على شاشة الكمبيوتر في خصوصية المكتب (McCulloch, 2004, pp29-30).

الإستنتاجات:

إن الوثيقة بمختلف الاراء والمناهج والمدارس، لها أهمية جوهرية وأساسية في كتابة التاريخ، وكما وضحنا في هذه الدراسة:

- على الرغم من تعدد الاراء والتعاريف للوثيقة وبيان اهميتها في كتابة التاريخ، ولكن طرأت تغيرات في مفهوم الوثيقة وأهميتها، لاسيما بين مدرسة التاريخانية و مدرسة الحوليات، إذ أن الوثيقة لدى التاريخانيين تنحصر في المكتوبات والنصوص. أما مدرسة الحوليات وسعوا هذا المفهوم، ليشمل كل شيء يزود الباحث بالمعلومات.
- إذا كانت المدرسة الوضعانية قدست سلطة الوثيقة وهيمنتها مقابل الباحث والمؤرخ، ومن خلال تلك العملية صار المؤرخ والباحث ناقلا لمحتوى الوثيقة بدون أي تاثير تذكر. فإن مدرسة الحوليات واتباعها أكدوا على دور و تأثير المؤرخ والباحث في تفسير وشرح و صياغة الوثيقة، كما أشاروا إلى مراعات الوثائق من زوايا الإجتماعية والمادية والعقلية.
- مع أهمية الوثيقة في كتابة التاريخ، ينبغي مراعاة كيفية التعامل معها واتباع خطوات ضرورية، لأن الوثائق متعدد الأشكال والأنواع، لذا يقتضي تحقيق دقيق، وتحليل موضوعي، و دراسة علمية، كما يحتاج المؤرخ أو الباحث إلى ثقافة و دراية لكيفية إستخدامها.

المصادر

أولا- الكتب العربية:

1. إبن خلدون، عبدالرحمن، (2004)، مقدمة إبن خلدون، الجزء الأول، حققه عبدالله محمد الدرويش، دار يعرب، ديمشق
2. الجمل، دكتور شوقي و عبدالرزاق، دكتور عبدالله، (2011)، الوثائق التاريخية – دراسة تحليلية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة.
3. حواش ، الدكتور محمد ، (2019)، منهج الكتابة التاريخية عند ابن خلدون ومدرسة الحوليات - دراسة مقارنة، مركز دراسات المعرفة والحضارة، المغرب.
4. الخطيب البغدادي، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
5. رستم، أسد، (2015)، مصطلح التاريخ، مركز تراث للبحوث والدراسات، مصر.
6. طباع، الدكتور عبدالله أنيس، (1986)، علم الإعلام – الوثائق والمحفوظات، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتب اللبنانية، بيروت.
7. لوغوف، جاك، (2007)، التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت – لبنان.
8. المالكي، د.مجبل لازم، (2009)، علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة، الوراق للنشر والتوزيع، السعودية.

ثانيا – الكتب الإنجليزية:

1. Carr, Edward Hallett. (1987), what is history? Published in Penguin Books, SECOND EDITION EDITED BY R. W. DAVIES.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

2. Ford, Alex. (2015), WHAT IS A HISTORY EDUCATION? Marc Bloch, The Historian's Craft, and the Case for an Annaliste Model of School History, Master dissertation, Leeds Trinity University.
3. FOUCAULT, MICHEL. (1972), THE ARCHAEOLOGY OF KNOWLEDGE AND THE DISCQURSE ON LANGUAGE, Translated from the French by: A. M. Sheridan Smith, PANTHEON BOOKS, NEW YORK, Tavis tock Publications Limited, Great Britain.
4. Gorichanaz, Tim. (2018), A first-person theory of documentation.
5. HANSON C., ANIEFIOK IDARA, (2021), THE CHALLENGES OF HISTORICAL OBJECTIVITY: HISTORY AS A BRIDGE BETWEEN THE PAST AND PRESENT, Department of History and International Studies Nnamdi Azikwe University, Awka.
6. Shinde, Dr. Devanand and Et al, (2018), Historical Method and Philosophy of History, ACEM PACKS AND PRINT (INDIA) PRIVATE LIMITED.

ثالثا ـ المجلات العربية:

1. البديري، إسماعيل صعصاع و منصر، عمار حنين، (2020)، "دور الإدارة في الحفاظ على الوثائق في التشريع العراقي – دراسة مقارنة"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28 ،العدد 6،
2. بوشنافي، د.محمد، (2011)، "أهمية الوثائق في الكتابات التاريخية عند الدكتور يحيى بوعزيز"، مجلة الناصرية للبحوث الإجتماعية والتاريخية، العدد الأول.
3. الحويج، د. عبدالمجيد محمد، (يونيو2020)، "الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي"، مجلة كلية الآداب العدد التاسع والعشرون، الجزء الثاني.
4. صهود، محمد ، (2016)، "مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية"، مجلة التدريس، كلية التربية، جامعة محمد الخامس، العدد (8).
5. بنواحي، عبدالرزاق، (2021)، "إشكالية فحص الوثائق التاريخية: الوثيقة الرقمية نموذجا"، مجلة الدولية للدراسات التاريخية والإجتماعية، الإتحاد الدولي للمؤرخين، العدد (13).

رابعا ـ المجلات الإنجليزية:

1. Buckland, (2013), "Document Theory an Introduction, Zadar", University of California, Berkeley, CA 94720.
2. Buckland, Michael, (2018), "Document Theory", University of California, School of Information, Berkeley, Knowl. Org. 45/No.5
3. Martins, Estevão C. de Rezende, (2019), "History, historiography and research in historical education", Educar em Revista, Curitiba, Brasil, Vol. 35, No. 74.
4. McCulloch, Gary, (2004), Documentary Research in Education, History and the Social Sciences, LONDON AND NEW YORK, Routledge Falmer.
5. Reed, Paula Stoner, (1982), "Documentation of Historic Structures", Bulletin of the Association for Preservation Technology, Vol. 14, No. 4.
6. Smith, Charles W., (Apr.,1934), "Coordination in the Collection of Source Material: A New Deal in Documents", The Washington Historical Quarterly, Vol. 25, No. 2.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

7. Stovel, John E., ((Aug., 2000)), Document Analysis as a Tool to Strengthen Student Writing, The History Teacher, Vol. 33, No. 4.
8. Tib, Helen R., (April 10–13, 2003), "How Historians Locate Primary Resource Materials: Educating and Serving the Next Generation of Scholar", ACRL Eleventh National Conference.

خامسا ـ المواقع الألكترونية العربية:

1. الشيخ، احمد، (15 نوفمبر 2014)، التاريخ والحقيقة لدى "مارك بلوخ"، مؤسسة مؤمنون بلاحدود للدراسات والنشر، زيارة الموقع 12-11-2021
2. https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%AE-1610#_ftn14
3. الحسناوي، الدكتور عبدالرحيم، (27-04-2020)، حفريات في مفهوم الوثيقة التاريخية - مقاربات وتصوُّرات، موقع الكلمة، زيارة الموقع 15-11-2021، http://kalema.net/home/article/print/1524

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/6.3.18
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)